المحاضرة الثامنة: مؤشرات الفساد والحوكمة

يعتبر الفساد الاداري والذي يتبعه الفساد المالي أحد أهم أشكال الفساد التي أعاقت نمو المؤسسات وتطورها بمختلف أنواعها خاصة أو عامة، والذي ينعكس على النمو الاقتصادي للدول خاصة النامية منها، وكما تمت الاشارة له في المحاضرة السابقة أنه كانت هناك مجموعة من الجهود الدولية والاقليمية للقضاء على هذه الظاهرة ومحاربتها، حيث سيتم في هذه المحاضرة تسليط الضوء على أهم مؤشرات القياس المقترحة من طرف هذه المنظمات لقياس ظاهرة الفساد.

1- مؤشرات قياس الفساد الاداري والمالي

ظهرت العديد من المنظمات والمؤسسات حول العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد، من خلال محاولة تطوير مؤشرات كمية تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء عن انطباعاتهم من واقع ممارساتهم العملية حول هذه الظاهرة، ومن أهم المؤشرات المستخدمة في قياسه ما يلي:

- **مؤشر مدركات الفساد (CPI) لمنظمة الشفافية الدولية:**

يهدف هذا المؤشر إلى تقييم إدراك الخبراء لمستويات الفساد في القطاع العام في الدول المختلفة، حيث يعمل على تقييم وترتيب الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها. وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد عن آخر عام، يتم جمعها عن طريق استبيانات متخصصة، وقامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة، حيث يمكن التعبير عن درجة الدولة على مؤشر مدركات الفساد بمجموعة النقاط التي تحرزها على مقياس يتراوح بين (10-0) يشير الرقم 0 إلى وجود مستويات عالية من الفساد في الدولة، ويشير الرقم 10 إلى أن البلد نظيف من الفساد.

- **مؤشر الفساد العالمي (GCB) لمنظمة الشفافية الدولية:**

يقيس هذا المؤشر آراء واتجاهات وتجارب عامة الناس مع الفساد، حيث يتم استقصاء أراء الناس حول القطاعات العامة التي تعتبر أكثر فسادا، ورأيهم حول تطور مستويات الفساد في المدى القريب، فضلا عن أداء حكومتهم فيما تقوم به من أجل مكافحة الفساد، ويبحث المقياس أيضا في تجارب المواطنين مع الرشوة، وتقديم معلومات عن مدى الطلب منهم لدفع رشاوي عند الاتصال بمختلف مقدمي الخدمات العمومية. يركز هذا المؤشر بشكل خاص على الرشاوى الدولية التي تدفع من قبل القطاع الخاص عند ممارسته للأعمال التجارية في الخارج، أي أنه يبين مدى استخدام الشركات العالمية للرشوة كوسيلة للدخول إلى الاسواق في غير بلدانها الأصلية، حيث يقوم المؤشر بتصنيف البلدان والنقاط التي تحرزها على هذا المقياس من (0إلى 10).

- **المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية:**

بدأ اصدار هذا المؤشر سنة 1980 بواسطة محرري نشرة التقارير الدولية، هو نموذج احصائي لحساب المخاطر يشمل 22 متغير موزع على 3 مجموعات فرعية، المخاطر السياسية (12 متغير و100 نقطة مخاطرة)، المخاطر التمويلية والاقتصادية (5 متغيرات و50 نقطة مخاطرة)، يتم القياس على أساس نقاط المخاطرة التي تعكس الوزن النسبي للمتغير ثم المجموعة، حيث تتراوح قيم المؤشر التجميعي بين 0 (للمخاطر المرتفعة للغاية) و100(للمخاطر المتدنية).

2- الحوكمة الرشيدة للمنظمات من أجل مكافحة الفساد

2-1- تعريف الحوكمة

الحوكمة لغة: مشتقة من الفعل حكم يحكم حكمًا، ويقال شخصاً حكيم أي صار حكيمًا، وهو أن تصدر أفعاله وأقواله عن روية ورأي سديد، وحكم الشيء أي منعه من الفساد.

أما إصطلاحا فقد وردت العديد من المبادرات لتعريفها من أهمها التعريف الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC)سنة 2010 والتي عرفت الحوكمة عمى أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها."
وكذلك التعريف الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) سنة 1999 والذي تم تعديله سنة 2004والذي عرف الحوكمة عمى أنها "النظام الذي بواسطته تضبط العلاقة بين إدارة المؤسسة وادارة مجلسها والمساهمين وكذلك الاطراف الأخرى ذات المصلحة، حيث تقوم الحوكمة بتحديد الهيكلية الملائمة والمناسبة التي يمكن من خلالها أن تضع المؤسسة أهدافها ومتابعتها بما يضمن الرقابة على النتائج المتحققة."

2-2- أهمية الحوكمة

تتمثل أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية:

- أرساء القيم الديمقراطية والعدل والمساءلة والمسئولية والشفافية في الشركات، وتضمن نزاهة المعاملات، وبهذا تعزز سيادة القانون ضد الفساد؛ إذ تضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة وتمنع إساءة استخدام السلطة.
- أصبحت حوكمة الشركات عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية، نظرا لأنها ترتبط ارتباطا مباشرا بزيادة الإنتاجية ودعم النمو على المدى الطويل. إذ أن مستقبل الأسواق الناشئة يعتمد على تحسين الحوكمة والإدارة الرشيدة سواء داخل الشركات الكبرى، أو في البيئة المحيطة بها.
- لها أهمية كبيرة ودور في تفعيل نظام الرقابة، والتوعية بأضرار وأخطار الفساد، وبث الشفافية في كل تصرفات المنظمة، والعمل على تعزيز المساءلة.

2-3- مبادئ الحوكمة

تتمثل أهم مبادئ الحوكمة حسب ما جاءت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فيما يلي:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: تعمل الحوكمة عمى ضمان وجود أسواق مالية تتسم بالشفافية والنزاهة بحيث تتوافق مع القانون، والتوزيع الجيد للمسئوليات سواء كانت لهذه المسئوليات إشرافية أو تنفيذية.
- الافصاح والشفافية: ويقصد بالشفافية أن تتسم أعمال المؤسسة بالوضوح وتبتعد عن الغموض والتضليل، مما يجعل أعمالها سليمة وقابلة لمتحقق، بالإضافة إلى الافصاح الدقيق عن جميع الأمور المتعمقة بالمؤسسة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية.
- ضمان حقوق المساهمين: على الحوكمة ان تضمن الحقوق الأساسية للمساهمين والمشتملة على تأمين أساليب تسجيل الملكية، نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة ...إلخ.
- المساءلة: يحق للمساهمين مساءلة الإدارة عن أدائيا وهذا حق يضمنه لهم القانون بالإضافة إلى أنظمة الحوكمة.
- المسئولية: ويقصد بها أن يتصرف كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بكفاءة ومهنية عالية.

- المساواة: وتعني أن المستثمرين متساوون فيما بينهم في الحقوق بغض النظر عن كونهم صغار أو كبار، أجانب أو محميين.
- دور أصحاب المصلحة: ينبغي لإطار الحوكمة أن يعترف بحقوق أصحاب المصلحة وذلك بموجب القانون أو من خلال الاتفاقات المتبادلة.

2-4- مؤشرات قياس الفساد في إطار مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة والنزاهة)

تمكن هذه المؤشرات من قياس فعالية مجهودات مكافحة الفساد التي تبذلها الدول من خلال مدونة المبادئ والقيم المنصوص عليها في الخطوط الارشادية العامة لحوكمة الشركات، حيث تتمثل في:

- **مؤشر ضبط الفساد للبنك الدولي:** يعكس هذا المؤشر التصورات المتعلقة بمدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، فضلا عن الاستيلاء على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة، ويندرج هذا المؤشر ضمن مشروع مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)، تم اعداده بناءا على مؤشرات مجمعة ل 6 أبعاد واسعة للحوكمة، تتراوح قيمة المؤشر بين (- 2.5 إلى + 2.5) النتائج المرتفعة تعني "مستوى منخفض للفساد" والنتائج المنخفضة تعني "مستوى مرتفع للفساد".
- **مؤشر حوكمة الموارد لمعهد حوكمة الموارد الطبيعية:** يقيم السياسات والممارسات التي تستخدمها السلطات لحوكمة صناعات النفط والغاز والتعدين في بلادها. حيث يقيس المؤشر حسن إدارة الموارد الطبيعية.
- **مؤشر الموازنة المفتوحة الصادرين عن منظمة الشراكة الدولية للموازنات**: هو تحليل ومسح شامل لتقييم ما إذا كانت الحكومات المركزية في بعض دول العالم تقدم للناس معلومات عن الموازنة وتتيح الفرصة للمشاركة في مراحل إعدادها، وهو المسح المستقل الوحيد الذي ينفذ في عدة دول بشأن شفافية الموازنة في العالم.
- **الشفافية في تقارير الشركات TRAC:** يمثل تقرير TRAC المسح الذي تجريه منظمة الشفافية الدولية للممارسات التي تقوم بها الشركات للتصدي لظاهرة الفساد كالشفافية في الإبلاغ عن مكافحة الفساد.